

184

من وزير المالية  
إلى

الموضوع : حول المعلوم على الخضر والغلّال  
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 24 ديسمبر 2013

وبعد،

لقد أفتدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركتكم تنشط في قطاع تحويل الخضر والغلّال التي تقوم بإقتنائها لدى الفلاحين بالجملة وتوظف عليها المعلوم على الخضر والغلّال.

وبيتتم أنكم تسوّقون منتجاتكم بأسواق الجملة المحلية وبالأسواق الخارجية وأن شركة " " وأصحاب الفضاءات التجارية الكبرى والمتوسطة (GMS) يوظفون على منتجاتكم المعلوم على الخضر والغلّال مرة أخرى فطلبتم إمكانية عدم مطالبة شركتكم بتوظيف المعلوم على شراؤها لدى الفلاحين مقابل مواصلة شركة " " وأصحاب الفضاءات التجارية القيام بالخضم من المورد الموظف على شركتكم.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصل 150 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 كما تمّ تنقيحه بالنصوص اللاحقة وخاصة بالفصل 50 من قانون المالية لسنة 2006 يوظف المعلوم على الخضر والغلّال على المنتجات الموردة أو البيوعات المحلية وذلك بنسبة 2% من القيمة لدى الديوانة عند التوريد ومن ثمن البيع بالنسبة إلى البيوعات المحلية.

ويستخلص المعلوم بالنسبة إلى الشراءات المحلية عن طريق الخصم من المورد كما هو الشأن بالنسبة إلى الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات من قبل:

- وكلاء الأسواق إذا تمّ البيع بسوق الجملة،
- مصنعي المصبرات الغذائية بالنسبة إلى الشراءات المحققة خارج سوق الجملة،
- كل متدخل في تسويق هذه المنتجات بالجملة إذا لم يقع إثبات دفع سابق للمعلوم.

على هذا الأساس وبالنسبة إلى الحالة الخاصة فإنكم مطالبون بالقيام بالخصم من المورد بالنسبة إلى شراياتكم بالجملة لدى الفلاحين مباشرة ودفعه إلى خزينة الدولة.

أما بالنسبة إلى بيوعاتكم بسوق الجملة أو بالفضاءات التجارية الكبرى والمتوسطة من الخضر والغلّال فإنها لا تخضع للمعلوم على الخضر والغلّال فقط في صورة إثبات قيامكم بالخصم من المورد بمناسبة اقتناءاتكم لدى الفلاحين وذلك بالاستظهار لدى الحرفاء بفواتير أو وصولات الشراء المسلمة من قبل مزودكم.

وتقبلوا، سيدي فائق عبارات الإحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للخراسات

الإمضاء: حبيبة جراد النواتي